



في خدمة الملك المصري من مذكرات «أناتولي ماركوف»

أناتولى ماركوف (ولد في ١٨٩٤-١٩-١٠ في مقاطعة كورسك ، وتوفي في ١٩٦١-٨-١٠ في سان فرانسيسكو)، ينتمي إلى فئة محدودة من المهاجرين الروس، التي استقرت في مصر في أعقاب الحرب الأهلية الروسية، وعثرت بسرعة بالغة على عمل دائم ولائق، ولم تعاني مطلقاً من أي صعوبات مالية. عمل «أناتولى ماركوف» على مدار ثلاثين عاماً فيما يسمى الشرطة الأنجلو-مصرية. وقد توافقت تلك الأعوام (١٩٢٢-١٩٥٢)، مع فترة وجود النظام الملكي في مصر. وقبيل اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢، التي وضعت نهاية للحكم الملكي في مصر قام «ماركوف» بتقديم إستقالته وتفرغ لكتابة مذكراته. وقد نشرها في أول الأمر بجانب عدة مقالات أخرى له على صفحات مجلات المهاجرين في باريس تحت اسم «الشرقي».

تتكون هذه المذكرات من أربعة أجزاء غير مترابطة وتغطي فترات حياته المختلفة وكان الجزء الأسبق في النشر، ذلك الجزء الذي يتناول خدمته في الشرطة^{٢٢٩} «الأنجلو-مصرية»، وهو الجزء الذي يعيننا داخل هذه المذكرات بالمقام الأول. أما الجزء الثاني من المذكرات فقد تناول فترة الخدمة في سلاح الفرسان الأنجوشي (حيث تخرج «ماركوف» في مدرسة نيكولايف لسلاح الفرسان) والجزء الثالث من المذكرات يتحدث الكاتب

٢٢٩ عن مقالة: «На службе египетского короля. Из воспоминаний» : «Анатолия Маркова» والتي نشرت بمجلة «الأرشيف الشرقي»، إصدار معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية للمستشرق الروسي Belyakov Vladimir «الشرقي». في خدمة ملك مصر // مفكر روسي، باريس ١٩٥٥ أعداد ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٥، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٦٥، ٧٦٦.

فيه عن فترة شبابه ، والتي أنهى فيها دراسته في (كتيبة تلاميذ فورونيج)^{٣٠} . كما يتخلل هذا الجزء مقالات عن تاريخ المدارس العسكرية في روسيا^{٣١} . أما الجزء الرابع فقد كان مخصصاً للحديث عن سنوات الطفولة التي قضاها الكاتب في روسيا ، وقد نشر هذا الجزء بعد وفاة «ماركوف»^{٣٢} .

في منتصف عام ١٩٥٠ غادر «ماركوف» مصر، متوجهاً إلى الولايات المتحدة ، واستقر تحديداً في «سان فرانسيسكو» ، وفي تلك الفترة غادر البلاد بصفة عامة أكثر من نصف أعضاء الجالية الروسية . حول هذه الظاهرة كتب «ماركوف» عام ١٩٥٤ في صحيفة «روسكيا ميسل» : «سعى الجميع إلى مغادرة مصر، وغالباً ما كانت تدور الأحاديث في مجالس الروس حول موضوع واحد» من سيرحل ومتى وإلى أين ؟^{٣٣} . وجه القانون الذي أصدرته الثورة المصرية بأن تكون نسبة الموظفين المصريين في أي شركة أو مؤسسه ٧٥٪ ، والعمال ٩٠ ٪ ، ضربة موجعة لجميع الأجانب المقيمين داخل مصر، إذ فقد الكثير منهم وظائفهم . وقد عانت الجالية الروسية التي تشكلت في بداية ١٩٢٠ بصفة خاصة من هذا القرار ، فقد كان أغلب أعمار أعضائها فوق الخمسين عاماً بشكل أساسي .

إن مذكرات «ماركوف» «في خدمة الملك المصري» التي جذبت إنتباه القارئ تضم روايات شيقة لشاهد عيان عن الأوضاع في مصر بين عامي ١٩٢٠-١٩٤٠ وعن الجاليات الأجنبية و العادات السائدة في البلاد في تلك السنوات ، وقد نشرت بشيء من الإيجاز .

الشرقي في خدمة الملك المصري

لقد التحقت مصادفة بالخدمة الملكية المصرية ، أو ما كان يسمى بالصيغة القديمة «في خدمة جلالة الملك المصري» ، في نوفمبر عام ١٩٢٢ ، وقد التحقت بالشرطة الأنجلو-مصرية برتبة كونستابل ، وأحيلت إلى التقاعد برتبة نقيب في عام ١٩٥٢ قبيل الثورة المصرية بشهرين ، والتي حولت البلاد من الملكية إلى الجمهورية .

- ٢٣٠ «الشرقي» . في سلاح الفرسان الأنجوشي//قصة واقعية عسكرية ، باريس ١٩٥٧ رقم ٢٢- ٧٥ مذكرات نشرت منفصلة في كتيبات في موسكو ١٩٩٧ .
- ٢٣١ «ماركوف» . التلاميذ والطلبة ، بيونس آيرس ، ١٩٦١ . الصادر في موسكو ٢٠٠٧ .
- ٢٣٢ أناتولى ماركوف (الشرقي) العث الوطني . سان فرانسيسكو ١٩٦٢ .
- ٢٣٣ «الشرقي» . الروس في مصر//مفكر روسي ، ١٩٥٤ ، رقم ٦٣٧ .

كانت الشرطة الأوروبية تتواجد بشكل حصري في "القاهرة والإسكندرية وبورسعيد"، حيث تتمركز الجاليات الأجنبية، وتخضع لسلطة الضباط الإنجليز، وتنقسم إلى عدة أقسام منها: الجنائية، والسياسية، ومكافحة المخدرات، والجمارك، والمرور والأداب. وكانت الشرطة المحلية داخل نطاق تلك المدن، وكذلك كتيبة القوات الخاصة التابعة لكتيبة المشاة، وكتيبة الغيالة، تمتثل لأوامر رؤساء الشرطة الأوروبية. وكان القادة ضباط إنجليز برتبة لواء، ويرتدون الزي العسكري كباقي الشرطة في مصر.

تبدأ الخدمة داخل البوليس الأوروبى برتبة "كونستابل"، وكان كل الأوروبيين يبدءون عملهم داخل جهاز الشرطة بهذه الرتبة، دون أي استثناءات، حيث لا يتم تعيين أحد كضابط مباشرة. وكان يتم تعيين الراغبين في الوظائف الشاغرة فقط، زد على ذلك كان يُطلب من المرشحين لشغل هذه الوظائف توصية خاصة من القناصل، بالإضافة إلى التمتع بجنسية إحدى الدول الأوروبية، وأداء الخدمة العسكرية حتى رتبة رقيب^{٣٤} على الأقل، وشهادة الثانوية، ومعرفة لغتين أوروبيتين، والتمتع بقامة طويلة، والتحلي بالقوة الجسدية. ولأن هذه الخدمة قد أنشأها، وتولى الإشراف عليها الإنجليز، وخصصت لهم بشكل رئيس، فقد كانت أحوالها ورواتبها ممتازة. وبالمقارنة مع زملائهم المصريين من نفس الرتب، فإن رجال الشرطة الأوروبيون كانوا يحصلون على راتب أكبر أربع مرات، وكانوا أيضاً بالمقارنة معهم- في وضع متميز. وليس من العجيب مع كل فرصة عمل متاحه لشغل وظيفة كونستابل، أن يتقدم عدد كبير من الراغبين، فأنا على سبيل المثال قد التحقت بهذه الخدمة، حيث تم اختياري من بين ٤٤ منافساً.

كان ينبغي على كل كونستابل بعد إلحاقه بالخدمة أن يتلقى تدريباً عسكرياً وتقنياً لمدة ٦ أشهر وبعد ذلك يؤدي الامتحان، وعادة يتم تعيينه داخل أحد المراكز الشرطة في المدينة، وبعد مرور عامين على الأقل ودراسة الخدمة الشرطة جيداً، يتمكن من الانتقال إلى مقر الشرطة الرئيس "المديرية" للعمل داخل المكاتب المركزية.

٣٤ قد كان «ماركوف» يشغل رتبة نقيب.

كانت خدمة الشارع للكونستابل الأوروبي تتمثل في ، الحراسة الشرطية العادية مع الفارق ، في مصر كان الكونستبلات الأوروبيون يقومون بالحراسة فقط في الأحياء السكنية الأوروبية . وكان جميع أفراد الشرطة المحلية في تلك المنطقة يمثلون لأوامرهم . وبما أن غالبيتهم كانوا لا يتقنون اللغات الأجنبية ، كان يقوم بهذه الخدمة عادة الإنجليز ، في حين كان يعمل في القيادة المركزية بجانب القادة ، ضباط وكونستبلات مالطيين وإيطاليين ويونانيين إلخ... ”ورغم أن الإنجليز كانوا يؤدون أقل المهام الشرطية ، إلا أنهم يترقون داخل جهاز الشرطة“ الأجلو-مصرية بسرعة . لأنه كانت توجد قاعدة سرية لترقيتهم . وبالنسبة للأخريين بما في ذلك المالطيين واليونانيين من قبرص بالرغم من أنهم يحملون جواز السفر البريطاني لم يعتبروا بريطانيين فإن الترقية من كونستابل إلى ضابط كان يعد تقريبا شيئا مستحيلا ، حيث أن وظائف الضباط في الإسكندرية لم تتجاوز ١٥ وظيفة .

لذلك ليس من العجيب ، أن معظم الكونستبلات الأوروبيين قد أنهاوا الخدمة في تلك الرتبة بعد مرور ١٥-٢٠ سنة ، وأصبحوا يحصلون على معاش . أما بالنسبة لي فأنا شخصيا قد سئحت لى فرصة الخدمة داخل العديد من إدارات الشرطة ، وتعرفت على جميع التخصصات ، لهذا تتناول هذه الذكريات العديد من المواقف ، والظواهر المختلفة . ولكن قبل أن نتطرق إلى ذكريات العمل ، فمن الضروري أن أخبر القاريء عن ماهية قانون الامتيازات ، والذي بمقتضاه تم تأسيس وتفعيل الشرطة الأوروبية في مصر .

قانون الامتيازات

قانون الامتيازات أو حق الحصانه يتلخص في أنه ، طبقاً لاتفاقية خاصة أبرمت في عهد ”الخدوي اسماعيل “ بين مصر والدول الأوروبية العظمى فإن رعايا تلك الدول المقيمون في مصر لا يخضعون للسلطات الإدارية أو الشرطية أو القضائية المحلية ، وإنما كانوا يخضعون لإشراف ودائرة اختصاص قنصلياتهم وقوانين بلادهم . وبفضل هذا النظام لم يكن للمحكمة المصرية الحق في إصدار حكم ، أو عقاب أحد من رعايا الدولة صاحبة الامتياز . كما إنه لا يمكن للشرطة المصرية أن تصدر أمراً بالقبض عليه ، أو تفتيش منزله ٣٥ .

٢٣٥ «نظام الامتيازات» وضع من قبل «الإمبراطورية العثمانية» ، وذلك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر . مع مختلف البلدان المحيطة ، بهدف تطوير التجارة معهم ، وفي بداية القرن التاسع عشر ، تم منحه أيضاً لجميع الحكومات الأجنبية بموجب عقد . كما إنتشر داخل أجزاء الإمبراطورية بما في ذلك مصر . وفي عام ١٨٧٥ تم التراجع عن هذا النظام ، إلى حد ما ، بإنشاء المحاكم المختلطة المصرية الأوروبية . منذ ذلك الوقت أصبح للمصريين الحق في المثول أمام المحاكم المختلطة فيما يخص الأمور المدنية مع الأجانب .

ولمساعدة القنصليات الأجنبية في وظائفها القضائية والشرطية ، تم تأسيس شرطة أوروبية خاصة من الأجانب ، تمثل جميع البلدان الأوروبية المستفيدة بحق الامتياز مما يعطي على سبيل المثال القنصلية الإيطالية والمحكمة الإيطالية ، فيها الحق في اعتقال أي مواطن إيطالي وتقديمه إلى المحكمة بواسطة الشرطة الإيطالية على الرغم من أنهم يعملون في إطار الخدمة المصرية .

بالإضافة إلى ذلك ، في حالة ارتكاب أي من الرعايا الأجانب إحدى الجرائم يتم احتجازه قبل عرضه على المحكمة داخل "سجن أوروبي" خاص يعمل به موظفون أوروبيون أما في حالة إدانته فيتم تنفيذ العقوبة في بلده وليس في مصر .

بالإضافة إلى المحاكم القنصلية في مصر ، كان هناك ما يسمى " بالمحكمة المختلطة " ، التي تتكون من درجتين ، وكانت الدول العظمى ممثلة فيها بقضاتها ، وكانت تختص بالنظر في الأمور المدنية بين المصريين والأجانب . ولا شك أن هذا القانون به جانب إيجابى ، ألا وهو حماية الرعايا الأوروبيين من الاستبداد الشرقي آنذاك . لكن أثناء عملي ، أي في الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن ، كان يعد من بقايا العصور القديمة ومصدرا للتعسف من جانب عالم الجريمة الأجنبى . وتفسير ذلك الأمر بشكل رئيس أن السلك الدبلوماسي الذي لم يلعب أي دور مماثل في البلاد الأخرى ، قد حظى بحقوق كبيرة في مصر ، بفضل قانون الامتيازات . كانت كل قنصلية تابعة لإحدى الدول العظمى تعد كما لو كانت دولة داخل دولة وخارج نطاق أي سيطرة ، وكانت تفعل حرفياً ماتشاء ضاربه عرض الحائط بمصالح وقوانين مصر .

وحيث أن القنصليات صاحبة الامتيازات مثل قنصليات : بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان والبلاد الإسكندنافية . بالإضافة إلى وظائفها العادية كانت لها مهام قضائية وتحقيقية فإن عدد موظفيها كان كبيرا للغاية ، ويصل أحيانا إلى ٥٠ موظف أو أكثر من جميع الكوادر ، وذلك بداية من القناصل العموم ووصولاً إلى "عساكر الدرك" وهم القائمون بأعمال الحراسة في الشرق عند القنصليات ، وباستثناء كبار الموظفين كان جميع الموظفين والعاملين في تلك القنصليات من الشوام (المسيحيين اللاتين)^{٣٣} مع كل العواقب المنبثقة عن هذه الحالة .

٢٣٦ الشوام - مجموعة صغيرة من اللبنانيين والسوريين المنحدرين من نسل المهاجرين الأوربيين خلال الحروب الصليبية ، والتي إنصهرت مع السكان المحليين . وهم غالباً من الكاثوليك والموارنة .

جدير بالذكر أن بلدان أوروبا الصغيرة والفقيرة مثل : " البرتغال ، الدنمارك والمجر " لم تكن لديهم القدرات المالية للإنفاق على بعثات مكلفة ، ولكن كان لديهم قنصل "فخريين" من هؤلاء الشوام والذين لا يتقاضون رواتب في مقابل خدماتهم ، ولكن بدلا من ذلك إستغلوا مكانتهم الدبلوماسية والمميزات القنصلية في تحقيق مكاسب شخصية .

لا يمكننا أن نغفل أن هؤلاء الشرقيين يدبرون أمورهم بمهارة ، متجاهلين تماما المصالح المصرية . وفي الشرق ينظر الناس بصفه عامة إلى الوظيفة الحكومية على أنها أسهل الطرق للحصول على المال ؛ لأن الخدمات القنصلية المتمثلة في الحقيبة الدبلوماسية ، وإصدار جوازات السفر ، وجميع أنواع الشهادات تعد بالنسبه لهؤلاء الشوام العاملين في تلك القنصليات مصدراً لدخل لا ينيضب . وقد حدثت في السنوات الأخيرة قبل إلغاء قانون الامتيازات سلسلة من الفضائح المدوية في الإسكندرية ، تمثلت في التهريب داخل الحقائق الدبلوماسية وإصدار وثائق مزورة وبيع جوازات السفر ، وحماية الإتجار بالبشر . وكانت تجارة جوازات السفر الأجنبية التي تعطى حق عدم المساس من جانب السلطات المصرية تعد شيئاً عادياً في تلك الفترة ، حتى أن جوازات السفر كانت لها تسعيرة محددة في السوق السوداء .

وفي مصر ، عاشت عائلات كاملة ذات أصول محلية ، لم تغادر البلاد أبدا . ولم تسر في عروقهم قطرة دم أجنبية ، ومع ذلك يملك أفرادها جوازات سفر مختلفة ، زد على ذلك أنه لم يخجل أحد من وضعيته أن أحد إخوته قد أصبح إيطالياً وآخر يونانياً وثالث تركيا . كان من المعروف أنه إذا كان الشخص يحمل جواز سفر أجنبي ، فإن السلطات المصرية لا يجب أن تعترض ، ولا تسأل عن الطريقة التي تم الحصول بها على هذا الجواز لأن إصدار جوازات السفر يعد من إختصاص القنصليات ولا تجرؤ السلطات المصرية التدخل في شئونها .

يعد من نافلة القول بالطبع ، أن غالبية هؤلاء الأجانب " المزيفين " ، ينتمون إلى العالم المظلم ، ويحظون بدعم قوي من الموظفين الشوام داخل القنصليات الذين يقتسمون معهم دخولهم غير القانونية . وليس من العجيب أن القنصليات نفسها ، وأغلب المحاكم القنصلية التابعة لها في الإسكندرية في ذلك الوقت يتمتعن بسمعة لا يحسدون عليها وزد على ذلك كانت كل محكمة من تلك المحاكم ، لها ممثلها الخاص تبعاً للسيكولوجية الوطنية .

بات معروفاً لدى الجميع ، أن محكمة القنصلية الإنجليزية تبريء المواطنين الإنجليز طوال الوقت من القضايا التي يتورطون فيها ، مستندة في ذلك إلى أنه ، لا يجب أن تهتز الهيبة الإنجليزية في الشرق لصالح ” الإمبراطورية “ . هذه القاعدة لا تنطبق على الرعايا الإنجليز الآخرين ، الذين لا تسرى في عروقهم الدماء الإنجليزية مثل اليهود ، والمالطيين والقبارصة اليونانيين ، فضلاً عن ” السادة الملونين “ القادمين من المستعمرات .

اشتهرت محكمة القنصلية اليونانية على مدار أعوام متتالية بأنها ، الحامية والراعية للمهريين اليونانيين . أضف إلى ذلك ، عدم قدرة القضاة اليونانيين على الصمود أمام مواطنيهم الأغنياء ، الذين كانوا دائماً يعولون على أنه ، إذا لم يحصلوا على البراءة الكاملة ، فسيحصلون على حكم مخفف في جميع الأحوال .

المحكمة الفرنسية كانت أكثر تساهلاً فيما يتعلق ، بالقضايا الأخلاقية ، والإتجار بجسد المرأة في جميع أشكاله ؛ لأنه كان من المستحيل تقريباً للشرطة المصرية أن تحصل من القنصلية على إدانته ، أو حتى مجرد إجراءات إدارية بسيطة ضد القوادين وأصحاب بيوت الدعارة الفرنسيين .

أما المحكمة الإيطالية قبل الحرب الأخيرة ، وفي سنوات الفاشية قد برأت جنائياً جميع المواطنين الإيطاليين ، هذا في حالة إذا ما تمكنوا من توفير الأمن لأنفسهم ، والتحقوا بالفاشية ، ولكنها في نفس الوقت تدين بشدة كل من لم يفعل ذلك .

وقد أدى هذا الوضع إلى عدم عقاب عالم الجريمة الأجنبي في مصر ، وتكبير أيدي وأرجل الشرطة في ” الإسكندرية “ ، ووضع عقبات لا حصر لها في طريقها . على سبيل المثال ، كان لزاماً عليها اتباع إجراءات معقدة ؛ كي تجري عملية تفتيش بسيطة ، أو اعتقال أي أجنبي ، وبعد كل ذلك كانت جهودها دائماً ما تبوء بالفشل .

كان على قائد الشرطة أن يرسل ورقة رسمية إلى القنصل ؛ يطلب فيها الحصول على موافقته على التفتيش ، أو إلقاء القبض على شخص ما استناداً إلى وقائع وأسباب مؤكدة ، ويطلب تقديم المساعدة من رجال شرطتهم التابعين للشرطة الأوروبية والتي بدون حضورهم ، لا تملك الشرطة المصرية الحق في دخول بيت الجاني . يلجأ القنصل المسؤول عن حماية مصالح رعايا البلد التابع لها ، إلى طريقة المراسلة لمنع التفتيش أو الاعتقال لرعايا قنصليته . وسرعان ما تصبح هذه المراسلات معروفة لدى موظفي القنصلية من الشوام

الذين بدورهم ، كانوا يقومون على وجه السرعة بتحذير جميع الشخصيات المعنية بالأمر؛ في محاولة منهم لإتاحة الفرصة لهم لإخفاء أي دليل على المخالفة أو الجريمة. وبالتالي لا تستطيع الشرطة العثور على الأدلة، وفي المقابل يحصل الشوام على مبلغ مالي كنوع من الامتنان على أفعالهم. وحتى لو أن التفتيش وأمر الاعتقال قد سمح بهما القنصل بدون الإجراءات الروتينية ، فهذا لا يعني إطلاقاً أن العملية ستتم بنجاح. وذلك أن غالبية رجال شرطتهم كانت لهم علاقات عمل مع عالم الجريمة ، والتي بسببها ما أن يتلقى أحدهم أمراً من رؤسائه يقضي ”بتعاون البوليس“ ، يقوم على الفور بتحذير الأشخاص المعنيين بالتليفون ، وهكذا كانت غالبية عمليات البوليس ، التي يشارك فيها ” شرطتهم “ دائماً ما تنتهي إلى لا شيء ، لأن المجرم يكون قد أعد العدة لزيارتهم المرتقبة .

بالإضافة إلى كل ما سبق ، كان هناك قانون ينص على أنه لا يحق للسلطات المصرية إزعاج الأجانب في منازلهم ، بعد غروب الشمس ، وهذا قدم فعلياً لعالم الجريمة الأجنبية كارت بلانش (شيك على بياض) لفعل ما يحلو لهم طوال الليل . وللحقيقة فنادرًا ماتم الالتزام بهذا القانون ، ولكن عند الرغبة كان أي قنصل أجنبي يتمسك بنص هذا القانون ، ويرفض إعطاء الإذن للبوليس .

وحيث أن موظفي السفارة الكبار ، كانوا من الدبلوماسيين الذين كانوا ، يستبدلون كل فترة ، وليست لهم دراية بأحوال البلاد التي يعملون فيها ، فإن صاحب هذه المؤسسات الفعلي والمتصرف فيها هو الطقم الدائم المتمثل في الشوام ، حيث يشغلون وظائف السكرتارية والترجمان و ” عساكر الدرك “ ، الذين يتحدثون بكل اللغات ، ويعرفون جميع أبناء الجالية معرفة شخصية. ولا عجب أن هؤلاء السادة كقاعدة عامة ، كانوا يحالون إلى المعاش وهم أثرياء جداً بعد أن كانوا على مدار سنوات عديدة متتالية أوصياء وحماة عالم الجريمة.

ظهرت بعض الأسماء من هذا الوسط مرات عديدة ، خلال المحاكمات والتحقيقات فعلى سبيل المثال في ” الإسكندرية “ ، وداخل القنصلية الفرنسية كان يتواجد على مدار عقدين من الزمان المترجمان المغربي الحاج ” محمد أزولاي “ . كان هذا الرجل أحد المساهمين في عدة بيوت دعارة ، ويحصل على نسبة محددة من تجار الرذيلة عن كل امرأة ترسل من فرنسا للعمل في بيوت الدعارة المحلية . وقد توقف نشاطه بسبب أنه أثناء إحدى المحاكمات داخل القنصلية البريطانية عام ١٩٣٥ ، عند نظر قضية أحد المالطيين من الذين يتاجرون بالبشر ، أدلت ” أوديت “ إحدى الضحايا من فرنسا ، أنها لم

تفلح هي وزميلاتها في الحصول على الحماية لدى قنصل دولتهم، بسبب أن المترجمان "أزولاي" لم يسمح لهن بتخطي أعتاب الباب، ويصادر رسائلهن وشكاويهن. ونظرا لأن هذه الشهادة قد نشرت في جميع الصحف المصرية، فإن الفضيحة لم تخدم، وتمت إقالة "محمد أزولاي" من العمل. وبعد أن فقد دعم القنصلية التابع لها انخرط في تجارة المخدرات، وسيق إلى السجن. وكان أمثال «أزولاي» يتواجدون تقريبا في كل القنصليات الأجنبية ولكن غالبيتهم أنها حياتهم الوظيفية بنجاح.

من البديهي أن الشرطة المصرية اضطرت وهي تواجه مثل هذه الأشياء، إلى تطوير أساليب فائقة؛ لكي تتصدى بدون خرق القانون لعالم الجريمة الذي صنع له قانون الامتيازات في مصر وفي الإسكندرية بصفة خاصة أرض الميعاد.

لكن كل هذا قد ولى وانقضى، وأصبح من الماضي، فمنذ خريف عام ١٩٣٧ تم إلغاء قانون الامتيازات بموجب توقيع المعاهدة «الأنجلو-مصرية» في «موننترو»^{٣٣} والتي حلت قيود الإدارة المصرية، وأعطتها الفرصة للتخلص من المجرمين الأجانب.

في الوقت الحالي، وصل الأمن العام في مصر إلى درجة فائقة، ربما لا يوجد مثلها في أي بلد أوروبي. وأشعر بالرضى التام، أننى بذلت جهدى في هذا الأمر.

العاملين في الكباريات وقاعات الموسيقى

توجد بجانب الدعارة العلنية والسرية في مصر دعارة شبة قانونية تغلفها الأخلاق النسبية للمجتمع البرجوازي الحديث، والتي تتصدى لها السلطات المصرية "بقدر ما"، وذلك نظرا لارتباطها بمصالح غاية في التعقيد. وهذه الدعارة شبة القانونية ترتبط بشكل كامل بعالم الملاهي الليلية، والكباريات، وقاعات الموسيقى. وقبل حرب عام ١٩٣٩ ازدهر هذا النوع من الصناعة في مناطق شرق أوروبا، وبلدان البلقان، وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة. وفي هذا المجال اعتبرت مصر من بين بلدان الشرق منجم ذهب. وفي هذا المجال بالذات باشرت عملى في "شرطة الآداب" حيث تم نقلى عام ١٩٢٩ كمراقب لقاءات الموسيقى والملاهي الليلية في "الإسكندرية".

٢٣٧ مؤتمر تم عقده في المدينة السويسرية «موننترو» حول إلغاء الامتيازات من مصر في الفترة من ١٢ أبريل إلى ١٨ مايو ١٩٣٧. شاركت فيه ١٢ دولة مستفيدة من صلاحيات الامتيازات في مصر إنتهى المؤتمر بعقد إتفاقية لإلغاء الامتيازات. غير أنه تم الإبقاء على المحاكم المختلطة لمدة ١٢ سنة كفترة إنتقالية.

عشرات الآلاف من السيدات الجميلات ، اللاتي يعملن بالرقص ، ويمارسن الفن بجميع أنواعه على خشبة المسرح داخل هذه المؤسسات ، ورؤساء الجوقات ، وأصحاب هذه "الأماكن" والوكلاء ، ومدربين الباليه ، وجميع أنواع الطفيليات التي تنمو وتتغذى حول هذا العمل يمثلون عالماً خاصاً ، لا يعلم عنه الجمهور العريض ، الذي يتواجد في مؤسسات التسلية فقط أثناء العروض الرائعة ، أي شيء .

تبدأ فنانات الكباريات عملهن الحقيقي في الصالته بين الجمهور ، خلافاً لجميع أنواع المسارح حيث تتوجه الفنانات إلى بيوتهن ، بمجرد أن ينتهين من تقديم فقراتهن . وبذلك ينتهي عملهن . ولاتعد الفقرات التي تؤديها فنانات الكباريات على خشبة المسرح مصدر دخلهن الرئيس ، ولكن ما يسمى "كمية الاستهلاك" والذي يعد دعارة مقنعة . ويتلخص في أن فنانات الكباريات ، يدفعون الزبائن إلى صرف مبالغ طائلة وخاصة في شرب الشمبانيا . وكان كل من الفتاة و"الزبون" يعلمان جيداً أنه لا أحد سينفق مبلغاً كبيراً من المال لأجل زجاجة شمبانيا أو من أجل متعة أن يشربها برفقة امرأة فائنة وأنيقة . كانت الأموال تنفق بهدف مواصلة التعارف في وضع أكثر حميمية في شقة الفنانة بعد إغلاق الحانة الليلية .

كانت جميع فقرات "البرنامج" في المؤسسات من هذا النوع المتواجدة في مدينة الإسكندرية ، فيما عدا فقرة أو فقرتين من ألعاب الملاهي بمثابة ورقة توت تغطي على الطابع الحقيقي لها عبارة عن رقصات بدائية تؤديها سيدات عاريات ، وشبه عاريات للجمهور المتواجد بالصالة وكانت معظم الفتيات لا يملكن أي موهبة ولا يقدرن على الأداء الفني الراقي ولذلك كن يعملن فقط في الصالة "محظيات" مقابل المشروبات .

كانت متطلبات أصحاب الملاهي "المحليين" وممثلوهم في الخارج . بالنسبة لاختيار مثل هذه المواهب عادة واحدة : لا بد أن تكون الفنانات المتعاقدات على درجة كبيرة من الجمال ، وأن يكن جميلات القوام وأن يجدن "التسويق" أي ألا يفرضن طلباً "للزبون الجيد" وأن يدفعن للإنفاق الجيد لصالح الملهى . وطبقاً للعرف غير المكتوب في العقود تحصل كل سيدة تعمل في هذه المؤسسات على نسبة تصل من ١٠٪-٢٠٪ من إجمالي المبلغ الذي أنفقه العميل داخل صالة الملهى وقد حثت إدارة الملهى الفتيات العاملات داخلها على دفع العميل لطلب الشمبانيا بشكل خاص ؛ نظراً لأنها تكلف صاحب الملهى مبلغاً ضئيلاً وتجلب دخلاً يصل إلى ٥٠٠٪ وهو ما يعد الدخل الرئيسي للملهى .

تزامن تعييني مع الوقت الذي قررت فيه السلطات المصرية أخيراً ، أن تولى كل ماسبق ذكره ، وكل القبح الذي يحيط بهذه المؤسسات ومن على شاكلتها اهتماماً خاصاً . كما عهد إلى رؤسائي في العمل بإعداد تقارير ، بخصوص إرساء قواعد شرطية جديدة تنظم إقامة الفنانات الأجنبية داخل مصر وأحوال عملهن وحمايتهن من الاستغلال .

بعيداً عن التسلسل الزمني للأحداث ، سوف أقوم بتلخيص ماهية هذا العالم قبل الإصلاح ، وكيف تم هذا الإصلاح ، وأحوال فنانات الملاهي الليلية بعد أن شرعت لهم الحكومة المصرية قوانين جديدة .

ينقسم العالم الدولي للملاهي الليلية إلى قسمين وهما تحديداً ، المستغلون والمستغلين . أصحاب الأماكن الليلية الترفيهية يتبعون الفئة الأولى ، كما يتبعها أيضاً الإدارة ووكلاء الفنانات ومدربين البالية ، والعديد من الشخصيات التي يشوبها الغموض وتحوم حول المكان والتي يصعب إيجاد اسم لها بينما ينتمي للفئة الثانية- الذين يتم استغلالهم- الآلاف والآلاف من الفتيات الفاتنات من مختلف الجنسيات ، ويحملن عن حق أوبدون حق لقب فنانات الكباريات .

المستغلون بدون استثناء ينتمون إلى الفئة التي عادة ما يطلق عليها العالم المظلم وهم في الماضي والحاضر من فئة المهريين والقوادين وجميع أنواع المنتهكين لواجبات ووظائفهم ولكل منهم ملف شخصي داخل الشرطة ، يحفل بجميع أنواع الجرائم .

نرى على سبيل المثال في مدينة الإسكندرية أن أصحاب أماكن اللهو ، التي تحمل أسماء " الكورسال " و" بيل فيو " و" كريستال " و" الأجنحة الزرقاء " هاربون من الجندية يتجرون بالبشر كما إنهم لصوص محترفون وتجار مخدرات . ويعتلي أصحاب الأوكار الليلية قمة هذه المهنة ثم يليهم في الترتيب المديرون والريجيسيرات وهم قوادون محترفون مثل باقى الموظفين لأنهم لا يتقاضون أي رواتب من المالك ، ولكنهم كانوا يمارسون استغلال الفنانات .

الفتيات التي يطلق عليهن لقب فنانات قدموا إلى الإسكندرية من مختلف بلدان العالم وتصل أعدادهن إلى ١٥٠٠ شخصاً سنوياً وأكثر . وقد تم استقدامهم من أوروبا بعقد فردي أو جماعي أو (كراقصات بالية) ، وقد تصل هذه المجموع أحياناً إلى ٢٠ فرداً ، وعادة إذا ما كانت إحدى هذه المجموعات "البالية" تتكون من خمسة أشخاص عندئذ يتأسسها أحد الرجال . أما بخصوص المجموعات التي كانت تضم أعداداً ضخمة فكان يتولى

رئاستها اثنان أو ثلاثة من الرجال هؤلاء الرجال . لا يعدون مديرين فنيين فقط ، ولكن رؤساء للجوقات ومحاسبين وقبل كل شيء مستغلين للنساء ، وزد على ذلك أنهم أيضا بلا ضمير!

من يطلقون عليهم " قادة الباليه " كانوا يتحكمون في كل شيء ، خاصة فيما يتعلق بالأمور المالية . وكانوا أيضا يبرمون التعاقدات للفنانات ، ويوقعون على العقود ، ويقومون بكافة المراسلات للفرقة ، ويتاجرون بالنساء ، ويحصلون من جراء ذلك كله على نصيب الأسد .

حتى عام ١٩٢٥ ، كان كل مالك ملهى ليلي داخل مصري يقدم تأميناً يقدر بـ "٢٠٠" جنيهاً مصرية استخدمه الشرطة ؛ لشراء تذكرة باخرة لمن يتم ترحيلهم قسراً من الفنانات إلى أرض الوطن . علاوة على ذلك ، كانت السلطات تطالب الفنانات الراغبات في المجئ إلى مصر بوجوب تواجد تعاقدهما حتى لو كانت هذه العقود وهمية والتي بدونها لا يسمح القنصل المصري في الخارج بإعطائهم التأشيرات . ولم تكن هناك أي قواعد أخرى لعمل الفنانات في مصر . وبفضل ذلك ترسخت في الفترة ما بين الحربين العالميتين في عالم الكباريه قاعدة تقضي بأن كل السيدات الأوروبيات الوحيديات يتحولن إلى سلعة في تلك التجارة عديمة الضمير .

وقد كان ذلك يحدث كالآتي :

عندما كانت واحدة من تلك المؤسسات ترغب في " تجديد البرنامج " ، أي تجدد اختيار النساء كانت : إما ترسل وكيلها إلى الخارج ، أو تراسل إسطنبول وبودابست أو بوخارست لإرسال العدد المطلوب من النساء وبالشروط المطلوبة . كانت الملاهي الليلية في أوروبا عادة ما تتلقى هذا الطلب بفرحة غامرة ؛ لأنه بفضل سعر العملة المرتفع ، وغياب التشريعات ، وكثرة الأغنياء تعد مصر بالنسبة لهذه الدعارة شبه القانونية أرض الميعاد حيث الأموال " ملقاة في الشارع " . كان وكلاء الفنانات في الخارج ، ينشرون عن عمد ويجشع بين الفنانات هذه السمعة عن مصر . ويؤكدون لهم أن فلانة وفلانة عدن من أرض الفراعنة ويحودتهن مبالغ هائلة من الأموال والمجوهرات .

لوضع " البرنامج " كان وكيل الفنانات يوجه الدعوة لاثنتين أو ثلاث فنانات بشروط إنسانية إلى حد ما ، ثم يشرع في تجنيد قطيع العمل . وكان في كل من

”بوخارست، ويودابست، وبراغ واسطنبول“ وكلاء مخصصون لهذا الهدف. وهو جمع عدد من الفتيات للعمل في فرق ”الباليه“، سالفة الذكر. وكانت تلك الفرق عادة ما تتكون من فتيات فانتات اعتلين خشبات المسارح بطريقة أو بأخرى، ولذلك يمكنهن التفاهم مع العملاء، وفي نفس الوقت يستطعن الشرب كالبرميل وكان أغلبهن يحملن جنسيات رومانية وهنجرية من الطبقة الفقيرة، وكان يعشن خاصة في الفترة ما بعد ”فرساي“ أوروبا على الخبز والماء وأجبرن على الدعارة في المنزل. وقد تنامى إلى سمعهن الأخبار الواردة من مصر عن منجم الذهب. وبكل سرور وقعن هن و”مصممورقصات الباليه“ على شروط كما بدا لهم مفيدة للغاية بأرقام فلكية من عملات ”البنجوس“ أو ”اللي“. بالإضافة إلى ذلك كان رئيس الباليه يتعهد بتقديم الإعاشه الكاملة لجمع أعضاء فرقته، ودولاب للملابس، وشقة، وبعد ذلك يتم تسجيل العقد بطريقة قانونية في الشهر العقاري المحلي.

من جانبه يتولى رئيس فرقة الباليه، توقيع العقد مع إدارة الملهى الليلي في مصر باسمه فقط، وبشروط لايعلمها غيره. وبعد توقيع العقد كان قائد الفرقة يتوجه إلى القنصلية المصرية في ”بوخارست، أو صوفيا أو إسطنبول“، ومعه أسماء الفرقة للحصول على التأشيرات. بعد ذلك يتم شحن مجموعة البنات المجريات أو الرومانيات إلى ”تريستي“ أو ”إسطنبول“ على متن باخرة متوجه إلى الإسكندرية، في حاله معنوية عالية، تحسباً لعمل سهل ورواتب ضخمة. ولكن ما إن تطأ أقدامهن الأراضي المصرية، حتى يتسلل الإحباط إليهن سريعاً. ومنذ الوهلة الأولى يصدمن بالفرق الكبير في سعر العملة، التي لم يكن يعلمن عنها شيئاً، ليحول المبلغ الضخم من عملتهن ”البنجوس“ المتفق عليه في العقد إلى مبلغ تافه يوازي جنيهاً ونصف أو جنيهاً الذي لا يكفي للحياة داخل مصر مدة أسبوع واحد! وسرعان ما يدركن أنه سيخصم من راتبهن القادم أتعاب الوكيل وثمان تذاكر السفر، والتأشيرات والبرقيات، وخلافه وهي مبالغ ضخمة تفوق الخيال وغير خاضعة للسيطرة. وأن ما يسمى ”النفقات غير المباشرة“ للفنانات هي حيلة دائماً ما تحاك ضدهن بمجرد خروجهن من الباخرة في ميناء الإسكندرية. كما هي العادة يستقبلهم في الميناء مندوب صاحب الملهى، وهو أحد الموظفين الصغار في الكباريه الذي يقوم بإنهاء إجراءات جواز السفر والجمارك، ويقلمهم إلى بانسيون ”الفنانين“ حيث يتم تسكينهم في غرف أعدت لهم مسبقاً.

كانت الفتيات اللاتي لم يكن يستطعن في الخارج ، أن يخطون خطوة واحدة سعيدات لوجود من يعتنى بهن ، وتركن أنفسهن في رعاية ذلك الشاب اللطيف الذي ما إن يقلهن إلى المكان المنشود فسرعان ما تتغير نبرة صوته ويقدم لهن الحساب نظير أتعابه. وهذا الحساب بالطبع سرقة مذهلة ويوازي أكثر من عشرة أضعاف المبلغ الحقيقي. أتذكر إحدى الحالات حيث قام واحد من تلك "الأوز" بأخذ جنيهين من إحدى الفنانات القاديات ودفع فعليا مبلغ ٢٠ قرشاً^{٣٨}، وهذا يعني أنه قد حصل منها على نسبة ١٠٠٠٪ وبالإضافة إلى المبلغ الذي يحصل عليه من الفنانات ، يحصل هذا الرجل أيضاً على "عمولته" من مالكة البنسيون ؛ ذلك لأنه أحضر العميل لها ، وليس لغيرها من المنافسات لها في عملها وهذا المبلغ تضيفه مالكة الفندق على زبائنها المقيمين عندها والتي لا تستج منهم أبداً لقاء غض الطرف عن كثير مما يحدث داخل الغرف المغلقة للفتيات . وكانت في نفس الوقت على يقين تام أن الفنانة لن تتقدم بشكوى ضدها بسبب سلوكها غير القانوني !

ما إن تبدأ الفنانة في "العمل" على خشبة المسرح ، حتى تظهر نفقات جديدة ، وغير محددة لم ترد في العقد : وبالتالي تضطر الفتاة أيضا إلى الإنفاق من جيبها الخاص على الكوافير وأدوات الزينة والجوارب والقفازات وسيارات الأجرة إلخ . وبعد مرور ٢-٣ أشهر يترسخ لدى الفتاة الفقيرة ، أنها لن تحصل على أي نقود في يديها وأنها ستكون مثقلة بديون باهظة لا يمكن سدادها للإدارة ومدير فرقته .

هنا تحين عند الفتاة اللحظة النفسية ، التي مهد لها تجار الرقيق ، وبنوا عليها حساباتهم. كان الهدف أن تصبح الفنانة محطمة والأترض أن تكون عاهرة أو أن تكون مثقلة بالديون وتضطر إلى مغادرة مصر محملة بالعار بالإضافة إلى احتمالات فرض عقوبات عليها وهذا ما سيضع نهاية حتمية لمشوارها الفني . لم يكن هناك حل ثالث حيث أن التوجه إلى القنصل لن يفضي إلى شيء فلدى قائد الفرقة العقد القانوني الذي تم إبرامه في "بودابست" ووفقاً لقانون الامتيازات لا تملك الشرطة الحق في خرقه بخلاف ذلك كان قادة فرق البالية يتمتعون بعلاقات جيدة مع صغار موظفي القنصليات عن طريق الخدمات اللطيفة من الجنس اللطيف !

نتيجة لهذا الوضع البائس ، كانت حوالي ٩٥٪ من الفتيات اللاتي لم تمارسن تجارة الجسد من قبل يوافقن على كل شيء كي ينجون بأنفسهن من المصيبة المرتقبة . وهذا ماكانت ترغبه إدارة الكباريه ، و "قادة الباليه" الذين كانوا معها على وفاق كامل . وسرعان ما تظهر على الساحة بعد ذلك ، العادات المصرية التي تعطي الفنانة سهولة الانقياد الفرصة لتسوية ديونها وإطعام الطفيليات العالقه بها وأيضاً إعطائها مبلغاً من المال يساعدها في العودة إلى الوطن دون خسارة لنقودها ... وسمعتها الفنية .

هكذا تكون الأحلام " البودابستية " قد تحققت مع الفارق أن الفتاة تعود إلى وطنها ويجوزتها الأموال التي حصلت عليها من النشاط غير القانوني ، في البنسيونات والعرجسونيرات العثمانية بالإسكندرية ، وليس من العمل على خشبات المسارح الفضة .

وقبل الإصلاحات التي تم تنفيذها بفضل تقاريرى قبل الحرب الأخيرة ، كانت جميع الملاهي الليلية بالإسكندرية تعمل بدون أوقات محددة طوال الليل بدءاً من الساعة العاشرة مساءً وحتى الساعات المتأخرة من الصباح . وكان برنامجها ينتهي بحلول منتصف الليل ، ثم يتبعه السكر والفجور في المقصورات و الحدائق الشتوية والأركان المريحة والمنعزلة .

عالم الملاهي الليلية الذي سبر أغوار النفس البشرية جيداً ، وكذلك بعض الصفات السيئة للطبيعة البشرية ، محققاً بسببها ثراء كبيراً يستطيع أن يتوقع كل التفاصيل الصغيرة ، التي تمثل له فائدة بطريقة أو بأخرى . مثال لذلك أورد حقيقة قد تبدو للبعض تافهة ولا قيمة لها أنه في تلك الملاهي لا توجد أبدا ساعة حائط ! لماذا يتوجب تذكر الزبائن بأن الوقت قد تأخر في ، حين كانت الإدارة تحرص على إبقائهم في " الملهى " أكبر وقت ممكن .

لا يصعب التكهّن بأن مثل تلك الحياة قد أثرت على صحة ومستقبل فتيات الملاهي الليلية ، وبأى ثمن تحصلت تلك الفتيات على مائتين أو ثلاثمائة من الجنيهات أخذتها بعضهن معهن عند مغادرتهن البلاد . ناهيك عن الأمراض " الخاصة " التي تعاني منها حوالي ٤٠٪ منهن على الرغم من حداثة أعمارهن . كما أصيبوا أيضاً بأمراض الكلى والمعدة والكبد . بسبب السكر الإجبارى والدائم . بعد ٦-٧ سنوات من مثل تلك الحياة تتحول النساء الصغيرات الأصحاء والجميلات إلى نساء عجائز ، وبعد ١٠ أعوام يتحولن إلى بقايا إنسان ، كما انتشرت بينهن الأمراض النفسية والعصبية وحالات الانتحار . فضلاً عن تحول أغلب الفتيات إلى مدمنات للخمر .

تعد الشمبانيا أكثر المشروبات الكحولية ضرراً على صحة الانسان ، رغم كونها المشروب الأساسي والإجباري للعاملات في ذلك المجال . وكم من آلاف النساء كن فانتات في وقت ما الآن فيعانين في بيوت فقيرة من أمراض مختلفة؛ بسبب هذا المشروب الروحي ولا أحد يعلم عنهن شيئاً !

كنت شديد القسوة وعديم الرحمة مع ” قادة فرق الباليه ” المذكورين أعلاه من بين جميع الأوغاد المنتمين إلى عالم الملاهي الليلية ، وقاعات الموسيقى الذي أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها ، بعد تعييني في الشرطة . يقوم الوغد بعد أن يستبعد ستة من النساء الشابات الفانتات عن طريق عقد إحتيالي بناءً على إتفاقه مع إدارة الملهى ، بالحصول على مبلغ من ١٠٠-٣٠٠ جنيه شهرياً ، تدخل مباشرة إلى جيبه ؛ لأنه حسب العقد معه فإن إدارة الملهى الليلى ، ليس لها أي معاملات مالية مع ”فناناته“ . ومن لحظة توقيع العقد يصبح هو الديكتاتور بلا منازع ، والحاكم المطلق على تلك الفتيات الفقيرات . لدى قدوم الفتيات للعمل يتم وضع من ٣ إلى ٤ فتيات في غرفة واحدة . ووفقاً للعرف ، فإن أكثر الفتيات جمالاً تصبح محظية له . وكان يطعمهن كفافاً بالمعنى الحرفي للكلمة معتقداً عن حق أن الفتاة التي تتناول طعام العشاء كل ليلة مع العملاء لن تذهب إلى النوم تلك الليلة وهي جائعة ! وكانت إعاشة ” الفرقة ” بالإضافة إلى الرواتب الهزيلة تكلفه مبلغاً ضئيلاً لا يتجاوز ٨-١٠ جنيهات شهرياً لكل واحدة . وهذا يعتبر مبلغاً زهيداً جداً . وكرئيس لفرقتة فقد كان هذا السيد يحكمها بنظام حديدي ويتحكم في الأموال غير الرسمية وله مطلق الحرية في التصرف في كل شيء . وكونه يتقن عدة لغات كان يجوب أرجاء المدينة أثناء عمل ” فتياته ” ويزور الاماكن العامة والترفيهية ويتعرف على الأغنياء المنغمسين في المذات ذلك فرصة لكي يختلط بطبقة الأغنياء وزملاءه من القوادين المحليين . كان يجد في ذلك فرصة للبحث عن عشاق جديرين بالفتيات وعملاء يدخل معهم في مفاوضات عمل ، ويحدد الأسعار وأماكن اللقاءات لتسليم الفتيات ، والحصول على المال .

أتذكر ذلك النوع الكلاسيكى لواحد من مصممي الرقصات وهو البلغارى “زوكوف” ، الذي كان يحضر إلى الإسكندرية سنوياً ومعه دستة من البلغاريات الحسنات . وكان يختار لكل واحدة منهن يوماً عميلاً متيماً ويتقاضى أتباعه مقدماً ! وبعد عدة سنوات من العمل المثمر كون “زوكوف” ثروة وعاش كأحد ملاك

الأراضي في بلده حيث له زوجة وأولاد . ومن الطريف الإشارة إلى أنه لم يمارس الرقص أبدا وإنما كان يعمل حوزيا (عربياً) .

وفقاً لقواعد الملاهي الليلية غير المكتوبة، كان لزاماً على العميل أن يتردد على الملهى، حيث تعمل الفتاة لعدة ليالي، بغرض الإنفاق كي يقضي ليلة مع إحدى الفنانات وهذا الضمان إنفاقه مبالغ طائلة من المال، وكان العرف يقضي بأن المرشح لا يجب أن ينشغل بالتفاهات المختلفة مثل الكوكتيل والويسكى بل على الأقل "يفتح" زجاجتين من الشمبانيا كل مساء . وعموماً، كان زائر الملهى الذي لا يشرب الشمبانيا في هذا العالم يعد "عميلاً غير جاد" ولم تكن الفنانات يضيعن وقتهن في صحبتهم خوفاً من العقاب القاسى .

هذه الأمور كانت تحدث عادة، داخل الملاهي وقاعات الموسيقى من الدرجة الثانية والثالثة. أما بخصوص ملاهي الدرجة الأولى، فكانت تتبع نظاماً مختلفاً إذ كان يتم دعوة إحدى الممثلات المميزات وبشكل استثنائي إلى تلك الأماكن وعادة ما تكون ذات مظهر جذاب وتجيد الرقص بشكل احترافي. هؤلاء السيدات كن لا يضيعن وقتهن على التفاهات، فبمجرد وصولهن إلى مصر، يصبحن محظيات لدى الأمراء والباشاوات والبكوات الذين هم زبائن دائمين، ويترددون على تلك الأماكن بصفة مستمرة .

كنوع من الإمتنان كان هؤلاء السادة مرغمين من الناحية الأخلاقية، على زيارة تلك الأماكن التي تعرفوا من خلالها على صديقاتهن المؤقتات، وإنفاق مبالغ طائلة من المال وفي أحيان كثيرة كانوا يقدمون للإدارة مبلغاً من المال على سبيل التعويض والذي بمقتضاه يحق للفتاة عدم الالتزام بالعمل داخل المكان، على الرغم من أن الإدارة كانت تلتزم من جانبها بالحفاظ على المبررات القانونية لتواجد هؤلاء الفنانات بمصر وتقدم للشرطة العقد الخاص بهذه السيدة والقابل للتجديد كل شهر، والذي بمقتضاه، في حالة عدم التجديد لا تستطيع البقاء داخل مصر .

من الجدير بالذكر، أن مصر بخلاف البلدان الأوروبية لا تنتشر فيها المسارح والأوبرا أو الباليه^{٣٩} لذا كان السهر طوال الليل في الملاهي وقاعات الموسيقى بصحبة الفنانات

٢٣٩ غير صحيح، فقد أسست الأوبرا في مصر عام ١٨٦٩ عند افتتاح قناة السويس، وفي بداية القرن العشرين تأسست نفس الأوبرا في الإسكندرية . والحقيقة أن هذا الفن كان جديداً على المصريين وكانت أعداد قليلة جداً تذهب لمشاهدة مثل هذه العروض (ولا يزال حتى الآن) - الكاتب .

حتى لأولئك الذين يشغلون أعلى مناصب في الدولة ، وصولاً إلى الملك نفسه لا يعد سلوكاً مستهجناً .

من المشاهد الطريفة التي يمكن أن تراها داخل اثنين أو ثلاثة من الملاهي الليلية في مصر ، هو عندما تصل إحدى الوافدات الجدد ” النجوم “ من أوروبا لأول مرة حيث يتحول الملهى في ذلك اليوم إلى ما يشبه معرضاً للجمال الأنثوى مكاناً لعرض البضائع الحية ويكتظ المكان بحشود من البشر ” المشتريين “ من ممثلي الطبقة الأرستقراطية المصرية وأصحاب المال خاصة الذين وصلوا من قصورهم الفخمة ، ومن محال إقامتهم في البلاد الأخرى .

وكانت تلك الشخصيات المرموقة المعنية بهذا الأمر تشكل تأثيراً قوياً وخفياً ، جعل رواد هذه الصناعة يتمتعون بالحصانة لسنوات طويلة ، على الرغم من كل الجهود المبذولة من الشرطة .

قراءة هذه السطور بالنسبة لأي ، شخص لديه قليل من الوعي والدراية بهذه المسألة يستدعي طرح سؤال : لماذا تقف قنصليات البلاد الأوروبية مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث لرعاياها من عمليات بيع وشراء داخل مصر ، وماذا كان يفعل البوليس المصري؟ فيما يتعلق بالقنصلية فقد تحدثنا بشكل كاف، فيما سبق أعلاه كيف تجرى الأمور داخل القنصليات . أما بخصوص الشرطة ، فإنها من رأسها إلى أخمص قدميها مكبلتة بالقوانين واللوائح التي لا يمكنها خرقها ودائماً ما تكبل تلك القوانين مبادراتها . لكن العائق الأساسي الذي يقف حائلاً ضد مكافحة تجارة الرقيق التي تقدم وصفها هو أن الفنانة التي تعمل داخل الملهى لا توافق على تقديم أي بلاغ ضد إدارة المكان تحت أي ظرف من الظروف ، أو تدلي بشهادتها في قضية إدانة ضد مستغليها ، وهو الأمر الضروري جداً لقيام الشرطة بواجبها وإقامة الدعوى القضائية .

جميع مديري وموظفي المراقص والملاهي الليلية ، عبارة عن فريق مترابط يعمل لأجل المصلحة العامة ولذلك نجدهم كلهم يصبحون جبهة واحدة ضد أية فتاة ، تعلن تمرداً ونراها لا يجدون عقدها . وعندما تحاول الفتاة البحث عن عمل في أماكن أخرى تذهب كل محاولاتها أدراج الرياح ! ويتم إلغاء ارتباطاتها داخل مصر وتصبح بلا عمل ونتيجة لذلك تنتهي إقامتها على الأراضي المصرية وطبقاً للقانون يتوجب عليها في تلك الحالة مغادرة البلاد . يصل صدى هذه الأخبار إلى الرعاة الآخرين في ”بودابست وبوخارست“

عن طريق أصحاب الملاهي في مصر. ويترتب على ذلك عدم إشراكها في أي أعمال هناك ،
وفعلياً يسدل الستار على مشوارها الفني على خشبة المسرح .

لكن دعونا نفترض أن الممثلة المتضررة نجحت في عرض شكواها على القنصل
أو السلطات المعنية ، وفحوى هذا التظلم أنها حرمت من رزقها ؛ لأنها رفضت العمل ك
”نادلة“ تجبر الزائرين على الإنفاق داخل الملهى- أي البغاء . لكن كيف ستثبت ذلك ؟
إذا كانت الإدارة - إذا لزم الأمر- ستوفر شهود عيان سيشهدون تحت القسم بالأيمان المغلظة
بالعكس تماماً . ليس هذا فقط ، بل سيكيلون لها التهم ، ويلصقون بها جميع الجرائم
وإذا لوحث إلى الشروط التعجيزية المنصوص عليها داخل العقد عندئذ سيجيبونها، بأنها
كاملة الأهلية ويجب عليها أن تكون على دراية بما وقعت عليه بيديها ، ويجب عليها
تنفيذ بنود العقد .

كان هذا هو أسلوب الضغط الإقتصادي على الضحية ، وبالإضافة إليه كان هناك
أسلوب العقاب البدني أو الإرهاب ، الذي يطبقه رعاة أعضاء فرق الباليه ”الرومانية أو
الهنجارية“ ضد أعضاءه. وقد استطاع هؤلاء كونهم قوادين ذوى خبرة الاحتفاظ بالسيدات
التابعين لهم عن طريق الإيذاء الجسدي مما يجعل السيدات التعيسات تفضل الموت عن
اللجوء إلى تقديم شكوى ضدهم .

لكن كانت هناك بعض الشكاوى تقدم بها أناس غرباء أو جيران رحماء ، تفيد
أن رئيس فرقة الباليه يضرب فتياتهن إلى تلك الدرجة التي تجعل صياحهم اليائس يمنع النوم
والهداىء عن المحيطين بهم وتظهر على أجساد السيدات في كثير من الأحيان الكدمات
والسحجات . ولكن أمام هذه الأدلة الدماغية ينكران وينفين بشدة . ! كان تاجر الرقيق
قد أقنعهم مرة واحدة ، وللأبد أنه في حالة تقديم شكوى ضده فإنه عاجلاً أو آجلاً سيقوم
بنفسه أو عن طريق زملائه بالإنتقام منهم انتقاماً رهيباً الأمر الذي خلق لدينهن قناعة
لتصديقه . ! تدريب مثل هؤلاء المخلوقات البائسات وصل إلى الحد الذي أصبح يشبهن فيه
الكلاب التي تفهم إيماءات ونظرات مدربها .

كان الشرط الأول لمكافحة هذا الشر المشار إليه ، يتمثل في محاولة إقناع الفنانات
أن السلطات تقف في جانبهن وتريد تحريرهن من استغلال قائد الفرقة وإدارة الملهى كما
أنها ستوفر لهم لقمة عيش شريفة ومستقلة تكفيهن كى لا يعاودن إستئناف الدعارة

مجدا . وقد وقت في هذا الأمر منذ اللحظة التي استشعرت فيها الفتيات الفقيرات بالأمان وأنهن أصبحن في مأمن من الاستغلال الجسدى والمادى وأصبحن من أكثر المعاونات لى صديقات مخلصات في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر .

كان لا يكاد يمر أسبوع واحد إلا باستدعاء أحد قادة فرق الباليه أو مدير الملهى إلى مقر الشرطة ومواجهتهم بملفاتهم التي تمتلىء بالعديد من الشهادات والتوقيعات ثم بعد ذلك يتم ترحيلهم فوراً من الإسكندرية أما في حالة ما إذا كان من السكان المحليين كان يحرم من حق العمل في الملهى . بهذا تم التخلص من "قادة الباليه" بطردهم الواحد تلو الآخر من البلاد ، وتم حل فرقهم ، أما بخصوص الفنانات داخل الفرقة فقد وقعن عقود فردية مع الإدارة الجديدة وكنت مشاركاً في هذا الأمر . في البداية حاولت إدارة الملهى رفض التوقيع على عقود منفصلة مع عضوات الفرق المنحلة آنذاك رفضت السلطات إعطاهم تأشيرات للفنانين الجدد ولكن في النهاية كان عليهم الاستسلام وقبول الأمر الواقع ، كى لا يتخلوا عن البرنامج الذي كان في الأصل غطاءً لأنشطتهم الخفية !

كان من أهم التدابير التي إتخذت ضد ممارسة البغاء داخل قاعات الموسيقى ، تطبيق لائحة شاركت في صياغتها تقضى بأن الفنانات الأجنبية ، لسن مجبرات على التواجد بصفة منتظمة ، في الملاهي الليلية التي وقعوا معها العقود وألا يقمن في مصر أكثر من ٨ أشهر . وقد قابل العالم المظلم هذا الإجراء بسلاح جديد متمثل في الزواج الوهمى حيث تتزوج الممثلة الأجنبية من أحد الرجال المصريين ، وهذا يعطيها الجنسية المصرية . وبالتالي يكون لها حق المواطنة والذي بمقتضاه لا يمكن ترحيلها إلى الخارج . ما سهل هذه العملية أن الإجراءات الشكلية لإتمام الزواج الإسلامى وكذلك إجراءات الطلاق تعتبر سهلة للغاية فخلال ثلاثة أيام يمكن للزوجة أن تطلق زوجها ، وفي نفس الوقت تحفظ بالجنسية المصرية . بفضل تلك الأوضاع تفشى الزواج والطلاق الوهميان في مصر ، حتى وصل الأمر إلى أن كل فنانة داخل الملهى كان لديها عميل جيد ، أو كانت بصحبة أحد الأغنياء كانت لا بد أن "تتزوج" بعد إنتهاء العقد .

كما هو معرف ، فالطلب على البضاعة يخلق العرض . كان في الإسكندرية فئة عريضة من الناس المستعدة لتقديم خدماتها لقاء الحصول على مبلغ زهيد من المال كزوج قانونى مؤقت . كان هؤلاء من سائقي التاكسي ، ومصفي الشعر ، والمكوجية ، والخدم

من الرجال وبعد عقد هذا الزواج الوهمي كانت الفتاة تسير وعشيقها على اليمين وزوجها على اليسار، ويحصل الأخير على الأجر المتفق عليه، ويتم الطلاق بأقصى السرعة وبهذا الشكل تصبح كل الأطراف راضية عما حدث سوى، شرطة الآداب التي كانوا يحتالون عليها ويستغفلونها!

بحلول عام ١٩٣٨، نجحنا في تطبيق جميع الإصلاحات التي قمت بصياغتها على أرض الواقع، والتي بفضلها تم منع الاتجار بالبشر نهائياً داخل الملاهي الليلية وقاعات الموسيقى. وبعد ذلك تناقص عدد تلك المؤسسات التي كانت تدر أرباحاً هائلة على مالكيها.

والآن يتم السماح بالقدوم إلى مصر من الفنانات الأجنبية فقط لمن لهن أسماء شهيرة ويتقاضين رواتب كبيرة، ومدة لاتزيد على ثلاثة أشهر. كما أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قد ساعدتهن في التخلص من خطر التعرض للاستغلال من قبل أي شخص. كما أن العمل كـ "نادلة" تجبر العميل على استهلاك أكبر قدر من المشروبات أصبح ممنوعاً وأصبح للفتاة الحق في عدم البقاء داخل الصالة بعد إنتهاء فقرتها على خشبة المسرح، وتم حظر قادة فرق الباليه ذوي السمعة السيئة من الدخول إلى البلاد. وأصبحت العقود تبرم بشكل فردي وليس جماعياً. يجدر القول أنه بعد الثورة المصرية، اختفت من البلاد حياة المذات التي كانت تغذى صناعة الملاهي الليلية، حيث أن القضاء على طبقة الأمراء والباشوات والبكوات التي كانت كل أغراضها إنفاق المال الذي لم يكدحوا في جمعه، حرمت الملاهي الليلية من زبائنها الدائمين.

الحمام الزاجل

بدأ البلاشفة نشاطهم في مصر منذ عام ١٩٢٢. ونظراً لأن الحكومة المصرية لم تعترف بالسلطة السوفيتية في "روسيا" لفترة طويلة، فقد اقتصر نشاط البلاشفة في مصر على إرسال عملاء سرّيين من "موسكو" وتنظيم الخلايا الشيوعية في "القاهرة والإسكندرية"، ولكن ذلك الأمر كانت تكتنفه الصعوبة؛ لبعد المسافة وندرة المراسلات وقد أعاق نجاح الدعاية السوفيتية الظروف المحلية البحتة، والتي تمثلت في عدم وجود شيوعيين مصريين في مصر في ذلك الوقت^{٢٤٠}. وكان العملاء الأجانب وخاصة

٢٤٠ تم تشكيل «الحزب الشيوعي المصري» في صيف ١٩٢٢، وتم الإعتراف «بالمكتورن» في نفس العام. وفي ربيع ١٩٢٤ تم إعتقال قادة الحزب، بعد ذلك تم تفعيل أنشطة الحزب سرّاً.

الأوروبيين بالنسبة لموسكو بلا فائدة ؛ لأنهم يستطيعون العمل فقط داخل نطاق الأحياء الأوروبية فقط وداخل نطاق أثنتان أو ثلاثة من المدن المصرية . كما أنهم لن يتمكنوا من اختراق طبقة العمال والفلاحين في مصر .

بالنظر للعلاقات المتبادلة السائدة في مصر، فإن الأوروبيين والعرب كانا يمثلان هنا مجموعتين مختلفتين اختلافاً تاماً وإن لم يكونا أعداء، فقد كانا يتعاملان مع بعضهما البعض بريبة كبيرة ! ولذلك كان من المستحيل تواجد المحرضين الأوروبيين بشكل مطلق في الأحياء الشعبية للمدينة، فضلاً عن المحافظات، حيث كانوا يعيشون هناك كاستثناء وأي ظهور لأجنبي جديد يكون معلوماً على الفور للسلطات .

وبعد أن اقتنعت موسكو بهذا الأمر ، وضعت نصب عينها في عام ١٩٢٥ هدف تمكين بعثتها دخول مصر بأي ذريعة . كى تبدأ بالعمل الدعائي بين السكان المحليين الذين يمكن شراؤهم . وقد ساعد القطن المصري موسكوف في هذا الشأن .

كان هذا المنتج في بلاد الفراعنة ، في العشرينات الألف والياء (أي كل شيء) للتجارة والوجود المصري ، وفي عام ١٩٢٦ نشأت في السوق أزمة القطن ؛ بسبب مضاعفة زراعة القطن في السودان البريطانية مما أدى إلى انخفاض أسعاره بطريقة حادة . ورغبت الحكومة المصرية تقديم يد المساعدة للفلاحين المهديين بالإفلاس ، فقامت الحكومة المصرية بشراء محصول عامين كاملين وتخزينهما في المخازن على أمل بيعه عندما تعاود الأسعار ارتفاعها . غير أن الأمور لم تسر بشكل جيد ، ولم يحدث ما كانت تتوقعه الحكومة المصرية ، وأصبح القطن الذي تم شراؤه عبئاً ثقيلاً على السوق المحلي والموازنة العامة للدولة .

في تلك اللحظة الحرجة التي تمر بها البلاد ظهرت ” موسكو “ في المشهد ، لتعرض على الحكومة المصرية شراء كل ما لديها من قطن بشرط إجبارى وهو قبول ” البعثة “ السوفيتية والسماح لها بالدخول إلى مصر ، تحت غطاء خبراء في القطن . وقد شنت الحملة المناسبة في الصحافة المحلية بأموال سوفيتية وظهرت عدة مقالات تتحدث عن إعتزام ” موسكو “ شراء كميات فلكية من القطن ، ولكن إنجلترا تقف حجر عثرة في طريق إزدهار الاقتصاد المصري ، ذلك أن عدم بيع القطن المصري كان يصب في مصلحة بريطانيا . كان أعضاء البرلمان المصري وكافة الشخصيات المصرية التي في السلطة من مزارعي القطن ، وكادت أن تطير عقولهم فور سماعهم الوعد الروسي ، وطلبوا الحكومة

بشكل قاطع قبول الشروط السوفيتية . لم يملك مجلس الوزراء برئاسة المحامي الثرثار غير الموهوب " النحاس باشا " ^{٢٤} سوى الرضوخ لرغبة الأعضاء والسماح " موسكو " بإرسال " بعثتها " إلى الإسكندرية .

وصلت البعثة التي كانت تضم ٦ أعضاء برئاسة " الكسى فاسيليف " وكان رجالاً طاعناً في السن لديه خبرة حزبية كبيرة وكان لاجئاً قبل الثورة حيث عاش على الأراضي السويسرية حتى قبل الثورة، والتقى " بلينين " نفسه كما أنه شغل داخل التسلسل الهرمي للحزب مكانة رفيعة وكرجل حزبي حقيقى كانوا ينقلونه من منصب إلى آخر تدريجياً . ووفقاً لمبدأ " لينين " العظيم : " إن أي طاهية يمكن أن تحكم البلاد " فقد شغل " فاسيليف " كثير من المناصب الدبلوماسية كمدير للعديد من المؤسسات وكثير من المناصب الأخرى . في عام ١٩٢٩ في مدينة " الإسكندرية " وفي إطار زيادة عدد البعثة السوفيتية ، والتي إتخذت غطاء تحت مسمى " لجنة إستيراد الغزل والنسيج " وصل " جوجورودلف " المواطن السوفيتي بجواز سفر لاتفي " كخبير " في القطن ، وفي أبريل من نفس العام تسلم رئيس مجلس الوزراء تقرير من شخص إيطالي خبير في القطن ويعمل في لجنة " إستيراد الغزل والنسيج " منذ نشأتها يحتوي على الآتي : " حيث أننى أملك خبرة تمتد لثلاثين عاما فقد تمت دعوتى من قبل الوفد الروسي كخبير . وقد قاموا بتقدير خبرتى وعلمى أيما تقدير . وهكذا إستمر الحال حتى وصول المدعو " جوجورودلف " والذي لا يتقن أي لغة أخرى سوى اللغة الروسية . وقد تم تعيين هذا السيد بناءً على أوامر من " موسكو " في وظيفتى ، وأصبحت أنا مساعده . وإتضح أن " رودلف " ليس لديه أدنى فكرة عن القطن ، كما إنه لا يعمل به وليس لديه أي اهتمام بهذا الأمر على الإطلاق لكنه أرسل إلى الإسكندرية ليقوم بدور العميل السياسي . وأود أن أبلغ الحكومة أن باقى أعضاء البعثة التي يترأسها " فاسيليف " لا يعملون بالقطن، وليس لديهم أي اهتمام به سواء من قريب أو بعيد ، وأوكل لى هذا الأمر برتمته . وإن " فاسيليف " مدير المكتب المحلى ليست لديه دراية مطلقاً عن العمل في مجال القطن أو أي عمل تجارى آخر ولكنه مشغول فقط باستقبال الزوار ويجرى معهم المفاوضات السرية ويعطيهم مبالغ طائلة ، وقد رأيت ذلك بعينى هذه الأموال بالتأكيد ليست لها أي علاقة بعمليات " إستيراد الغزل والنسيج " وفي رأي المتواضع أنهى الخبير الإيطالي

٢٤١ «مصطفى النحاس» (١٨٧٩-١٩٦٥) ، والذي ترأس الحزب البرجوازي «الوفد» ، وذلك بعد وفاة مؤسس الحزب «سعد زغلول» في سبتمبر/ أيلول ١٩٢٧ . وفي مارس/ آذار ١٩٢٨ أصبح أول رئيس للحكومة المصرية .

خطابه - كل هؤلاء السادة لم يكونوا أكفاء لهذا المهمة بالمرّة ، والتي أرسلوا بصددنا إلى هنا ولكونهم شيوعيين فقد جاءوا إلى مصر فقط ، بغرض الدعاية للشيوعية . وحيث أنني على يقين من هذا الأمر ، ونظراً لأنى مواطن صالح فإنني اليوم أترك العمل في مكتب "استيراد الغزل والنسيج" ، وذلك بعد أن أبلغت الحكومة بكل ما لدي من معلومات .

هذه الشهادة التي أدلى بها الخبير الإيطالي قد تكون مثيرة للاهتمام ، ولكنها لم تكن كافية لاتخاذ إجراءات حاسمة ضد "فاسيليف" ، وجماعة "استيراد الغزل والنسيج" ذلك لأن إعتقالهم ومن ثم طردهم من "الإسكندرية" قد يثير عاصفة من الاحتجاجات من جانب مزارعو القطن الذين يرغبون في التخلص من محصول القطن مهما كان الأمر ! وبناءً على ذلك تم وضع جميع موظفي " الغزل والنسيج " تحت المراقبة الدقيقة من قبل البوليس السياسي ، وكان ينتظر أدلة دامغة حول النشاط السياسي لـ "فاسيليف" ورفاقه ولم يدم هذا الانتظار طويلاً كما يحدث دوماً في القضايا المعقدة جداً .

في مدينة "الإسكندرية" وتحديدأ في وسط المدينة ، كان يوجد أحد أقسام الشرطة في حي " اللبان " . هذا القسم عبارة عن مبنى ضخم مكون من ثلاثة طوابق وشغلت الطوابق السفلى المؤسسات الشرطة ، بينما كان الطابق الأعلى عبارة عن مدرسة ، ونزل للكونستبلات الأوروبيين .

ذات صباح بينما كان الخادم يقوم بتنظيف الشرفة الواسعة للمنزل عثر فيها على حمامة ميتة ، وما إن رفع الجثة حتى عثرت تحت جناحها على أنبوب من مادة السيلولويد وبداخله ورقة صغيرة . وقد تم تقديم هذه الورقة مع تقرير رسمي إلى القسم السياسي للمحافظ .

كانت الورقة عليها الشمع الأحمر ومكتوب بداخلها أسطر وكانت الكتابة عبارة عن علامات غريبة مربعة ، تذكرنا بالحروف العبرية القديمة ، ولكن بعد عرضها على المترجم وفحصها أكد على أن الكتابة ليست باللغة العبرية ولم يتمكن جميع الخبراء اللغويين المحليين من تحديد اللغة المكتوبة .

عكفت السلطات أيام عديدة لحل هذا اللغز حيث أنني لم أتمكن أنا شخصياً من الوصول إلى مفتاح لحل هذا اللغز ، ولكني تذكرت فجأة أن أبى أثناء طفولتي كان قد أهداني كتاباً فريداً ومميزاً وداخله طبعت عبارة بكل لغات العالم ، وتحديدأ ٥٦٧ لغة ، وهى عبارة من الكتاب المقدس : "هكذا أحب الله العالم حتى أرسل إليه ابنه الوحيد" . تذكرت أن هذا الكتيب أصدرته جمعية الكتاب المقدس الدولية

والمنتشرة في بلدان العالم ، والتي لديها فرع في مدينة الإسكندرية. وبالفعل تم العثور لديهم على هذا الكتيب ، واستطاعت السلطات تحديد اللغة المكتوب بها الخطاب بكل سهولة وكان الخطاب مكتوباً باللغة المنغولية وتحديداً بلهجة ” الكوبو“. وقد تم إرسالها إلى المتحف البريطاني في لندن لترجمته ، حيث تم فك الشفرة وتبين أنها إحدى المهام السياسية ، والتي قد أرسلت إلى ” فاسيلييف “ من على متن إحدى السفن السوفيتية بواسطة الحمام الزاجل . ولكن الحماسة قد توفيت كما يحدث عادة إثر أزمة قلبية ولم تجتاز غير حى واحد من مجمل المسافة المقررة لها .

وهكذا لم يعد لدى السلطات أي شك في أن ” فاسيلييف “ ، القنصل السوفيتي السابق ، الذي عمل لعدة سنوات في غرب ” منغوليا “ ويتقن اللغة المنغولية ولم يخف هو ذلك ، ليست لديه في مصر مهمة تجارية وإنما سياسية . وفي غضون عدة أيام إكتشفت الشرطة أسرار أخرى عن أنشطة مكتب ” الغزل والنسيج “ التي أرغمت أخيراً الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات حاسمة فيما يتعلق بالبعثة السوفيتية ، علاوة على ذلك ألغت موسكو عملية شراء القطن في ذلك الوقت ^{٢٤٢} .

اعتقال البعثة السوفيتية التي لم تكن تملك أي امتيازات دبلوماسية ، وبالتالي لم تكن تتمتع بأي حصانة دبلوماسية ، تم بشكل غير متوقع بالنسبة لها . الأمر الذي أدى إلى أن السلطات إنتزعت من أعضاء البعثة وثائق هامة للغاية والتي على سبيل المثال قد تبين منها أن ” فاسيلييف “ نفسه ، و ” جوجورودولف بينيس “ ، كانا موظفين في القسم الخارجى للإدارة السياسية الحكومية ، بالإضافة إلى أن الأخير هو شقيق ” إدوارد بينيس “ ممثل الدائرة الخارجية للإدارة السياسية الحكومية في الشرق الأوسط ومقره القسطنطينية .

جاء في التعليمات التي وجدت عنده وتم فك شفرتها : ” أن دورهم لا بد أن يكون مقنعاً بأهداف تجارية ولا بد لهم عن طريق الرشوة شراء عملاء لهم من أعضاء البرلمان المصري والقادة السياسيين عن طريق ” أنطون عزيز “ أحد المحامين عضو حزب ” الوفد “ وعضو آخر داخل البرلمان (متوفي حالياً) ، كان قد حصل من ” موسكو “ على مبالغ بشكل منتظم، ليكون محاميهما ونصيرها داخل البرلمان ، حيث قاد حملة قوية لصالح اعتراف مصر

٢٤٢ قام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٢٨ بشراء ٤٧٩ قنطار من القطن المصري ، حيث إحتلت (المركز الرابع بعد كل من بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة) وفي عام ١٩٢٩ - ٤٣٦ قنطار وإحتل المركز (السادس) - أنظر أرشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية ملف ٥ ، حافظة ١٠ ، ٦٥ ، وثيقة ٩٠ ، سطر ٨ .

بالحكومة السوفيتية . وتضمنت الوثائق معلومات عن شراء وزراء وموظفين كبار في الحكومة المصرية والذين وعدوا بالحصول على عمولات عند شراء "موسكو" للقطن ! وتضمنت الوثائق التي تمت مصادرتها ، أيضا معلومات عن تخصيص مبلغ يقدر بـ ٥٠٠٠٠ جنيه ، تم تحويله لحساب السفير السوفيتي في "تركيا" بهدف شن حملة في الصحف العربية والمجتمع تهدف إلى إقرار مصر باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

أيام عصبية رومل على أعتاب الإسكندرية

وصل في الرابع والعشرين من أكتوبر ١٩٥٤ المارشال "مونتجمري" خصيصا إلى مصر لإفتتاح النصب التذكارى للأبطال الذين قتلوا في الحرب . وقد كان ذلك في حضور ممثلو دول الحلفاء وممثلو الوحدات التي شاركت في المعركة قبالة الإسكندرية .

كما هو معروف أن هذا المعركة المشهودة ، تعد نقطة تحول في تاريخ الحرب حيث بدأ "الفيلق الأفريقي" بقيادة "رومل" الانسحاب في إثرها وانتهت بانتصار الحلفاء .

شاعت الأقدار أن أكون شاهداً على هذه الأيام المأساوية التي جرت في "الإسكندرية" حيث لم يتقرر مصير الإسكندرية ومصر فقط ، بل مصير الحرب كلها .. كنت في تلك الفترة أشغل منصب ضابط اتصال بين قيادة الحلفاء والحكومة المصرية مما سمح لي بمعرفة بعض الحقائق التي لم يتسن للعامة من الناس معرفة أي شيء عنها حتى الآن وبعد مرور كل هذه السنوات أستطيع حالياً أن أخبر القراء عنها .

بالإضافة إلى مهام الاتصال سألقة الذكر ، كنت ضمن مجموعة من ضباط "الإسكندرية" المكلفون بحراسة أماكن الترفيه بالمدينة ، مما جعلني على اتصال دائم مع الشرطة العسكرية البريطانية ، والتي بعونها ومساعدتها استطعت أن أحافظ في هذه الملهة على النظام واللياقة .

كانت الأيام الثلاثة الأولى من شهريونيو ١٩٤٢ أصعب أيام شهدتها مدينة الإسكندرية من الناحية العسكرية ، حيث تراجعت القوات البريطانية أمام قوات المدرعات الألمانية . وفي مساء ٣٠ يونيو بدأ الوضع ميؤساً منه^{٢٤٢} ، ففي تلك الليلة ملأت قعقعة الأسلحة المكتومة وأصوات الأسلحة الثقيلة الأجواء وكسرت هدوء الليالي المصرية بحيث

٢٤٣ مساء ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٤٢ أصدر «رومل» تعليماته بالهجوم القاسم ، أملاً بذلك كسر خطوط دفاع الحلفاء بالقرب من «العلمين» ، وعلى بعد ١٠٠ كيلومتر وإلى الغرب من «الإسكندرية» إستمرت المعارك ٣ أيام ، وتوقف زحف الحلفاء . لمزيد من التفاصيل أنظر : «شمور- ستيفان» «العلمين» ١٩٤٢ «موسكو» ٢٠٠٣ . ص ٩٤-٩٨ .

بات من الممكن أن تسمع بوضوح أصوات طلقات الأسلحة المختلفة . وفي الأول من يوليو أصبح معروفاً أن العدو قد احتل " برج العرب " ، ووصل جنود الاستطلاع التابعين " لرومل " على الموتسيكلات بالفعل إلى " كينج ماريوت " ، التي تبعد عن الإسكندرية مسافة ٢٠ كيلومتراً .



صورة للصفحة الأولى من جريدة «روسكيا ميسل»

عدد ٧٦٣ ، ١٨ مايو ١٩٥٥

في نفس اليوم دخل الأسطول البريطاني ، الذي كان قابلاً عند الميناء إلى البحر وأخذ معه رصيفاً عائماً وكافة الأجهزة التي تعطي إشارات التحذير عند ظهور الطائرات الألمانية؛ لتحذير السكان قبل الغارات. بحلول مساء ذلك اليوم تم إجلاء قوات الحلفاء المتمركزة في الإسكندرية، وضواحيها، علاوة على ذلك خرج الجنود البريطانيون في محطات القطارات عن طاعة الضباط وأخرجوا المدنيين من عربات القطار وكذلك أصحاب الرتب من الحلفاء، الذين لا يستحقون شرف الانتماء إلى الأمة الإنجليزية.

تم الإجلاء على عجل ، لدرجة أن

الوحدات طرحت خيامها وثكناتها

بشكل عشوائي . وقام البدو المجاورين لها بنهبها على الفور . قام الإنجليز قبل مغادرتهم بتلغيم ميناء " الإسكندرية " وجميع الجسور التي تمر عبر الترععة^{٢٤٤} التي تربط الإسكندرية بالقاهرة وقد خلفوا وراءهم مجموعة صغيرة من خبراء المتفجرات كي تقوم بتفجير الألغام حال ظهور العدو .

٢٤٤ برج العرب تقع على بعد ٤٠ كيلومتر إلى الغرب من «الإسكندرية» - وقد أشيعت أخبار عن وقوعها في قبضة النازيين وفقاً لمعلومات مضللة ، الهدف منها تقويض الروح المعنوية للحلفاء .

٢٤٥ ترعة «المحمودية» تربط بين «الإسكندرية» والفرع الغربي لنهر النيل .

على مدار اليوم الأول من يوليو وصباح اليوم التالي ، اجتاحت المدينة شاحنات كبيرة وصغيرة وسيارات خاصة محملة بعائلات البريطانيين والأوروبيين الذين تم إجلائهم . وفي نفس الوقت بدأ نزوح جماعي لليهود عبر الطريق إلى قناة السويس . وقد عرضت السلطات الإنجليزية علي شخصياً المغادرة ولكنى رفضت ذلك بشكل قاطع ؛ فقد كنت لازلت أتذكر الإجلاء البريطانى من مدينة " نوفوروسيسك " والإقامة الشاقة داخل معسكر اللاجئين في " التل الكبير " وسط الصحراء المصرية " ضيفاً على الملك الإنجليزي " ٢٤٦ وإلى جانب هذا ، فأنا لا أستطيع أن أقذف بالأسرة لمصير مجهول . وأعتقد أن كوني في خدمة دولة محايدة وكونى روسياً أبيض يجعلنى لم أخاطر بشيء ذي أهمية إذا احتل الألمان مصر .

رئيس الحكومة المصرية سيء السمعة " النحاس باشا " ، أثناء مكالمته مع محافظ الإسكندرية في صباح الأول من يوليو ، ما إن سمع أصوات مدافع رومل بشكل مفاجئ ، حتى خاف لدرجة أنه قطع الحديث عند هذا الحد ، وأمر المحافظ بدلا من التعليمات التي أبلغه بها أن يتصرف " حسب الظروف " .

منذ تلك اللحظة إنقطعت الاتصالات بين " القاهرة والإسكندرية " ، ودعا المحافظ إلى عقد إجتماع طارئ لبحث التدابير اللازم اتخاذها في حالة احتلال المدينة من قبل القوات الألمانية . وبالفعل تم عقد الإجتماع خارج المدينة داخل إحدى مقصورات الشاطئ ٢٤٧ حتى لا يثير أمر الإجتماع الطارئ الذعر في نفوس السكان ، وكى لا يلفت إنتباه العملاء الألمان . حضر الإجتماع بخلاف المحافظ مدير بلدية " الإسكندرية " ، وقائد الشرطة ، وقائد الحامية العسكرية المصرية الجنرال " محمد زكى باشا " . وهنا يجدر الإشارة إلى موقف الأخير ، الذي صرح وبشكل قاطع أنه على الرغم من رحيل الإنجليز فإنه يرى أن من واجبه حماية المدينة حتى آخر جندي ، مع الأخذ في الاعتبار أن أعداد الجنود التي تحت قيادته تقدر بمئات الجنود والتي كانت عبارة عن جزء من فرقة المدفعية المضادة للطائرات .

٢٤٦ عن إجلاء المهجرين من «نوفوروسيسك» و «المعسكر الروسي» في «التل الكبير» أنظر : «فلاديمير بيلياكوف» «عند شاطئ النيل المقدس...» الروس في مصر . موسكو ٢٠٠٣ ، ص ١٣٦-١٥٢ ، «بيليبين» في مصر ١٩٢٠-١٩٢٥ . الرسائل والوثائق والمواد موسكو ٢٠٠٨ . ص ٢٦٧-٢٧٠ «فلاديمير بيلياكوف» . في ضيافة الملك الإنجليزي مذكرات الجنرال «ريريبرجا» عن إجلاء المهجرين في مصر // الأرشيف المصري ، ٢٠٠٩ العدد ٢ (٢٠) ص ٧٩-٨٤ .

٢٤٧ شواطئ " الإسكندرية " مجهزة بكبائن وغرف صغيرة للعائلات . حيث يمكن تبديل الملابس ، وأيضا للإستجمام .

كالعادة بحلول العاشرة مساءً ، خرجت برفقة ثلاثة كونستبلات ، لتفقد المدينة التي غمرها الظلام الدامس . مدينة " الإسكندرية " ، التي لاتوجد بها نافذة واحدة مضيئة أصبح لها أصبح شكلاً مربعاً كمدينة مهجورة . كانت الطرقات يسودها هدوء قاتل يقطعه بين الحين والآخر ، وقع خطوات أقدام المارة في وقت متأخر من الليل ، وفي ضوء كشاف يدوي يظهر من العتمة رجل يسرع لمكان ما وفي يده حقيبة .

من وقت لآخر كنا نقطع عتمة الليل بمصباح ذى ضوء خافت . ووصلنا أخيراً إلى باب أول ملهى ليلي . في القاعة الكبيرة ، التي اكتظت بحشد هائل من الجنود ساد الظلام . وفي الركن المظلم بجوار الأوركسترا ، وقف حشد من الموسيقيين والفنانات الخائفات الشاحبات واللاتي يصدر عنهن نشيج مسموع . هؤلاء الفتيات الشاحبات المرتجفات اللاتي يرتدين كالمعتاد فساتين السهرة ، أحطن بى وبدأن يتوسلن إلى كى أسمح لهن بالعودة إلى منازلهن ، حيث أن الجمهور قد إنصرف ولم يبق منه أحد ! لكنى لم أستطع أن أسمح لهن بذلك حيث صدرت الأوامر بالحرص على عدم نشر الهلع بين الناس ، تعمل أماكن الترفيه في المدينة على أكمل وجه كأن شيئاً لم يحدث ! فيما أعلنت إدارة الملهى المرتبكة أن " برنامج " السهرة لا يمكن أن يبدأ خاصة أن نصف الموسيقيين لم يأتوا كما أن نصف الفنانات كونهن يحملن الجنسية البريطانية قد تم إجلائهن من قبل القنصلية هذا المساء .

وجدت نفس لوحة الفرع هذه في ملاهي ليلية أخرى ، وقاعات الموسيقى وتجمع موظفي تلك الأماكن مع الموسيقيين والفنانات ، وكونوا كتلة بشرية إذ لم يجروا على خرق أوامر السلطات بالعودة إلى منازلهم . وقد أضفى مسحة من البهجة على هذا الجو الكئيب لهذه الليلة أحد قادة الأوركسترا ، عازف الجاز المرح سيوما اليهودى من أوديسا الذي وجدته كعهدي به في حالة نفسية رائعة .

توجهت إليه وسألته باستغراب : وماذا تفعل أنت هنا يا صاح ؟ ولماذا لم تغادر " الإسكندرية " أنت تمتلك سيارتك الخاصة وأنت وحيد بلا عائلة ؟!

أجاب باندهاش على سؤالى : " يا صاح لماذا على أن أرحل ومن أجل ماذا ؟ قلت له : لكنك يهودى بالإضافة إلى جذورك الروسية ! الأتخاف الألمان ؟ أجابني : " هل تعرف سيدي الكابتن ، حسنا ، دعنى أخبرك بأمر ما " ، هكذا الرجل الشجاع . " لم يسبق لى الخوض في الأمور السياسية من قبل ، فأنا أقوم بعملى فقط بمنتهى الأمانة ! أما بخصوص تغير السلطة فهذا ليس من شأنى أما أن تأتي حكومة بريطانية أو ألمانية ، مصرية أو حتى

من أثيوبيا ، هذا الأمرسيان عندي أو كما يقولون في أوديسا "اللى يتزوج أمى أقول له ياعمى" وبالمعنى الحرفي " من ينام مع أمى يصبح أبى" !

بحلول منتصف الليل دبت الحياة في المدينة مرة أخرى حيث دوت في الشوارع الأصوات الإنجليزية ، وامتلات البارات والملاهي الليلية بجنود وصلوا لتوهم إلى المدينة وهم يرتدون قبعات رعاة البقر الأنيقة فوق رؤوسهم . لقد رست إحدى السفن الحربية القادمة من سيدني على متنها كتيبة أسترالية . وعلى ما يبدو كانت هي المدد الاخير لجيش "مونتجمرى" ^{٢٤٨} وستذهب بعد ساعتين إلى المعركة ^{٢٤٩} ؛ أملاً في انقاذ الموقف الذي بدا ميؤساً منه تماماً وعرف الأستراليون أنه ينتظرهم أوامر بالإننتشار في جميع المواقع الشائكة.

مع إقتراب الثانية صباحاً عندما استقل الجنود الحافلات كانت نصف بارات المدينة قد تم تدميرها تماماً ونهبت خزائنها بعد أن هرب منها الصرافون في فزع ، وخلال ساعتين تم كنس بقايا المرايا والأثاث والأطباق المحطمة ، ولم يكن في وسع أحد أن يتصدى لهؤلاء المحاربين ؛ فقد هربت الشرطة العسكرية في الصباح . أما الضباط الأستراليون الذين سكنوا في أفضل حانة ، فقد ضربوا عرض الحائط بمقدمى الشكاوى ولم يبدوا رد فعل تجاه أي شيء .

مع إقتراب طلوع الفجر ، وبعد أن عدت إلى منزلى، خرجت إلى الشرفة التي تطل على الصحراء ، بينما لاحت في الأفق نيران المدفعية ، وانتشر أزيز المدافع الثقيلة التي هزت زجاج النافذة وارتج المبنى الخرسانى المكون من ٧ طوابق بينما انتابتنى حالة من القلق الممزوج بالفزع ، فاستلقت على الفراش وأنا أرتدى ملابسى تحسباً لوقوع أي انفجار بالقرب من مكان السكن ، فيمكننى الهرب بسرعة. الوقت الآن فجراً وفوق رأسي يتزايد أزيز الطائرات الألمانية وهي تلقى القنابل أسقط أحد الألمان ثلاث قنابل من طائرتة ، بينما على الجانب الأخرى تطلق طلقة واحدة من المدفعية المضادة للطائرات ثم ساد الصمت القاتل الذي بدأ يلف المكان ، ولدهشتي ، فقد لاحظت فجأة أنسى لم أعد أسمع دوى المدافع الذي إعتادت عليه الأذن ، الأمر الذي أحدث إنطباعاً رهيباً .

٢٤٨ عدم الدقة . الجيش الثامن البريطانى بقيادة الجنرال «أوكنيليك» آنذاك تم إستبداله بـ «مونتجمرى» فقط في الثامن من أغسطس .

٢٤٩ على ما يبدو ، أن هذا الكلام هنا يدور حول الفرقة الأسترالية ٩ مشاة ، والتي وصلت مصر في أوائل يوليو/ تموز ، وشاركت في المعركة في ١٠ أغسطس - أنظر : « شمور- ستيفان » . المرجع نفسه ص ٩ .

هرعت إلى مقر الشرطة يحدوني الأمل ، وعلمت من عامل التليفون الذي بدا وجهه شاحباً رمادياً جراء التعب والإرهاق أن الكتيبة الإستراتيجية التي قضت ليلتها في السكر والعريضة ، توجهت مباشرة إلى المعركة على متن الشاحنات . وشاركت في أكثر أوقات المعركة ضراوة وبفضل مساعدتها استطاعت قوات «مونتجمري» صد الهجوم الألماني بحلول الفجر وتراجع «رومل» إلى «العلمين» ، وخلف وراءه أكوام من الجثث .

مع حلول المساء في «الإسكندرية» ، بدأت الوحدات البريطانية وجميع العاملين في العودة مرة أخرى ، بعدما كانت قد هربت إلى «بورسعيد» وعادت المدينة مرة أخرى تدريجياً تأخذ شكلها المعتاد الذي يشبه المخيم العسكري .

مرت حوالي ١٢ سنة ولا زالت الصحراء المحيطة بالمكان ، الذي تحدد فيه مصير الحرب



صورة قائد القوات البريطانية بشمال أفريقيا «برنارد مونتجمري»

يلفها الصمت مرة أخرى . ولكن حول العلمين ظهرت مدينة لانهائية من المقابر ذات الصلبان البيضاء^{٢٥٠} وتمائيل لكل من بذل روحه «من أجل حياة أفضل» !

على بعد حوالي عشرات الكيلومترات في الرمال تبدو بقايا الدبابات والطائرات والأسلحة المحطمة وقد أصابها العفن والصدأ ولا زالت الألغام غير المرئية التي تم زرعها أثناء الهجوم الألماني تترقب المسافر الغافل ، وهي جاهزة لأن تنفجر في أي لحظة ، ويموت من جرائها كل عام كثير من السائحين والبدو والحمير والجمال^{٢٥١} . ومن بين آلاف وآلاف الصلبان التي تغطي سطح الصحراء الليبية هناك عدد غير قليل تظهر عليها أسماء روسية^{٢٥٢} ، فليرقدوا بسلام في الأرض الأجنبية البعيدة .

- ٢٥٠ داخل المقابر العسكرية البريطانية تم دفن ٧٣٦٧ ألف جندي ، وضم النصب التذكاري حوالي ١١٩٤٥ اسم أيضاً . هؤلاء الذين لقوا حتفهم في شمال أفريقيا ولم يشيدوا لهم قبور . وبالقرب من المقابر البريطانية يتواجد مقبرة يونانية صغيرة وإلى جهة الغرب نصب تذكاري ألماني وآخر خاص بالجيش الإيطالي أنظر : «فلاديمير بيلياكوف» الروس في مصر موسكو ٢٠٠٨ . ص ٢٩٤-٢٩٥
- ٢٥١ وفقاً للصحافة المصرية عام ٢٠١١ ، في منطقة الأعمال العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية تم زرع حوالي ٢٢ مليون لغم حتى الآن .
- ٢٥٢ شارك في الحرب مع قوات الحلفاء عدة مئات من مواطنينا المغتربين والذي قتل العديد منهم لمزيد من التفاصيل أنظر : «فلاديمير بيلياكوف» العلمين ، أو الجنود الروس في شمال أفريقيا (١٩٤٠-١٩٤٥) موسكو ٢٠١٠ ص ٥٧-٧ ، ١٨٥-١٨٥ .



قائد القوات الألمانية في شمال أفريقيا «ارفين رومل»



مدينة الصليان البيضاء بالعلمين